رئيس الوزراء الفرنسي جورج كليمنصو، والرئيس الأمريكي وودرو ويلسون، ورئيس الوزراء البريطاني ديفيد لويد جورج عقب توقيع معاهدة فرساي في نهاية الحرب العالمية الأولى.

شبح فرساي

المؤتمر الذي أسدل الستار على الحرب العالمية الأولى تلاه توجه انغلاقي نرى أمثاله اليوم

باري آيكنغرين

الصورة: GETTY IMAGES / HULTON-DEUTSCH COLLECTION; ISTOCK / MALIJA

في التاسع والعشرين من يونيو، عام ١٩١٩ من القرن الماضي، تم توقيع معاهدة فرساي لإسدال الستار رسميا على الحرب العالمية الأولى. غير أن هذه المئوية ليست مدعاة للاحتفال نظرا لإخفاق المعاهدة في تحقيق أهدافها مخيبة بذلك الآمال التي عقدت عليها. فالمعاهدة لم تحقق سلاما أبديا، ولم تخلق عصرا من الرخاء في أوروبا أو العالم، ولم تضع إطارا مؤسسيا فعالا لتنظيم العلاقات الاقتصادية والسياسية الدولية.

بل إنها أخفقت للغاية لدرجة اعتماد نهج مختلف كليا عقب الحرب العالمية الثانية قام على منح دور قيادي أقوى للولايات المتحدة وإنشاء مؤسسات شاملة في أوروبا والعالم. ونتج عن ذلك في الربع الثالث من القرن العشرين نمو اقتصادي في البلدان الصناعية بوتيرة غير مسبوقة.

ولكن الذكريات تتوارى، ولن يكون من قبيل المبالغة القول بأن أخطاء فرساي تعيد نفسها. وقد كانت الولايات المتحدة آنذاك طرفا في المفاوضات بشأن المعاهدة، ولكنها نفضت يدها من نتائجها. إذ رفضت الانضمام إلى عصبة الأمم. ولم تكن مشاركا نشطا في مؤتمر جنوة المنعقد عام ١٩٢٢ بغرض تعزيز النظام النقدي والمالي الدولي. ولم تدعم جهود عصبة الأمم في المفاوضات بشأن وقف الجمارك مؤقتا، وطبقت زيادات استفزازية في جمارك الاستيراد عامي ١٩٢٣ و١٩٣٠. ولم تتنازل عن ديون الحرب المستحقة على حلفائها الأوروبيين، مما أدى إلى تفاقم فوضى التعويضات الألمانية.

رفض التحالفات

أعادت هذه النزعة الانغلاقية التأكيد على الموجة الانفصالية طويلة الأجل التي ألقت بظلالها على الفكر السياسي الأمريكي منذ صدور المقالة المؤثرة لتوماس بين عام ١٧٧٦ بعنوان «الفطرة السليمة» *(Common Sense)* التي ساق فيها حججا معارضة لإقامة التحالفات. ونظرا لأن الولايات المتحدة يفصلها عن أوروبا ما يزيد على ٢٠٠٠ ميل من مياه المحيط، فقد ظن قادتها أنه كان بإمكانهم تجنب الانخراط في شؤون هذه القارة. ولم تشارك الولايات المتحدة في الحرب العالمية الأولى إلا بعد هجوم الغواصات الألمانية على السفن الأمريكية، مما تعذر معه إمكانية الاستمرار في سياسة الحيادية المعمول بها. وبعد الحرب، رفضت الولايات المتحدة الدخول في هذه التحالفات، ولم يقتصر الأمر فقط على تطبيقها جمارك جديدة، بل فرضت قوانين تقييدية على الهجرة.

وأوجه الشبه بين التاريخ وسياسات الجمارك والهجرة الأمريكية الانغلاقية الحالية جلية لا لبس فيها.

ويظهر ذلك أيضا في العوامل التي دعمت التوجهات الانفصالية للبلد. فحقبة العشرينات، مثلها مثل أوائل القرن الحادي والعشرين، شهدت تغيرات اقتصادية سريعة، واستساغت الفئات التي سبقها الركب لوم الأجانب والحث على فرض الجمارك. وفي العشرينات، شملت هذه الفئات المزارعين الأمريكيين، ولا سيما أصحاب مزارع الحبوب، الذين عانوا بسبب اتساع حجم الأراضي المزروعة في الأرجنتين وكندا وغيرهما. وفي عام ١٩٣٠، تم سن قانون سموت–هاولي الجمركي، وكان ينظر إليه في البداية باعتباره إجراء لحماية المزارعين الأمريكيين من الواردات الرخيصة. ولكن استخدام الجرارات، وليس المنافسة الاستيرادية، كان هو السبب الأهم في الحقيقة وراء انخفاض أسعار المزرعة في الولايات المتحدة. ولكن كان من الأسهل لوم الأجانب بدلا من كبح جماح التقدم التكنولوجي.

أما اليوم، فقد أصبح تراجع أنشطة الصناعة التحويلية، وليس معدل التوظيف في القطاع الزراعي، هو مصدر القلق، وأصبح المتهم هو الروبوتات وليس الماكينات الزراعية. لكن رد الفعل السياسي لم يختلف.

حصص الهجرة

وعلى غرار وقتنا الحالي، كان أحد جوانب التحول الانفصالي آنذاك متعلقا بسياسات الهوية. فقد واجه المهاجرون الأوائل من الجزر البريطانية واسكاندينافيا، وأغلبهم من البروتستانت، صعوبات بسبب المهاجرين القادمين من بلدان جنوب وشرق أوروبا التي كان معظم سكانها من الكاثوليك. وقد كانت المحاكمة الشهيرة في عام ١٩٢١ لنيكولا ساكو وبارتولوميو فانزيتي بتهمة القتل، وهما إيطاليا المولد منتميان للفكر الفوضوي، تجسيدا للشكوك بشأن ما سمي بالمهاجرين الجدد. والشاهد أيضا قانون الهجرة لعام ١٩٢٤ الذي حدد حصص الهجرة، ليس على أساس الحصص الحالية للسكان، ولكن على أساس حصص مختلف مجموعات المهاجرين في عام ١٨٩٠، أي قبل قدوم العديد من تدفقات المهاجرين الجديدة. وفي ظل الظروف الاقتصادية الصعبة، اتقدت مشاعر العداء تجاه المهاجرين من أصحاب البشرة السمراء الذين تحدثوا لغة مختلفة ومارسوا دينا مختلفا، لا سيما خلال فترة عودة المكسيكيين من ١٩٢٩ حتى نهاية ١٩٣٦، التي كان الهدف منها ترحيل حوالي مليوني مكسيكي ومكسيكي–أمريكي.

لذلك فإن التوجهات الانفصالية دائما ما كانت حاضرة في الفكر السياسي الأمريكي، ولكنها تكون أقوى ما تكون في ظل الاضطرابات الاقتصادية وشواغل الهوية، وهو ما ينطبق على العشرينات والوقت الحالي.

وكان الخطأ الجوهري الآخر في معاهدة فرساي هو حرمان القوى الصاعدة من المشاركة. فقد تم استبعاد ألمانيا من عصبة الأمم حتى عام ١٩٢٦. وواجهت قيودا دائمة على قوتها العسكرية. وكانت استقلاليتها الاقتصادية محدودة، لا سيما نتيجة منعها من إقامة اتحاد جمركي مع النمسا. وأدت

الوفود مجتمعون في الجلسة الافتتاحية لمؤتمر باريس للسلام عام ١٩١٩.

UNIVERSAL HISTORY ARCHIVE/UIG VIA GETTY IMAGES :الصورة

لن يكون من قبيل المبالغة القول بأن أخطاء فرساي تعيد نفسها.

هذه القيود إلى نزعة قومية هدامة أدت في نهاية المطاف إلى انهيار جمهورية فايمار.

سلام منفصل

تدهورت الأوضاع في روسيا التي أجرت مفاوضات سلام منفصلة مع ألمانيا في ١٩١٨. وبالرغم من أن ممثلي المجلس الروسي المؤقت المناهض للبلاشفة حضروا مفاوضات فرساي، تم استبعاد البلاشفة. لذلك عندما تم إنشاء الاتحاد السوفييتي عام ١٩٢٢، لم يكن في إمكانه المشاركة في إعادة بناء النظام الدولي. وانضمت بالفعل الدولة السوفييتية الجديدة إلى عصبة الأمم أخيرا عام ١٩٣٤ — ولكن بصفة مؤقتة. ولكن في هذا الوقت، كان الاتحاد السوفييتي مستبعدا بالفعل من الترتيبات الاقتصادية والمالية الغربية، مما مهد لتشعب الاقتصاد العالمي، والعالم، إلى تكتلات سوفييتية وغربية.

وفي الوقت الحالي، تسعى الصين سعيا حثيثا لتعزيز وضعها في الساحة العالمية. والسؤال هنا هو ما إذا كانت ستمارس نفوذها من خلال المؤسسات متعددة الأطراف، مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، أم من خلال أدوات تصممها بنفسها من أجل تعظيم نفوذها الاقتصادي والسياسي عالميا، مثل البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية ومبادرة الحزام والطريق. وفي حال قيامها بالاستثمار وتقديم المساعدة من خلال الصندوق والبنك الدولي، ستخضع بذلك للقيود المؤسسية الحالية، وسيمكن للأعضاء الآخرين موازنة نفوذها. وإن لم تفعل ذلك، ستتمتع بقدر أكبر من الحرية لفعل ما يحلو لها. وتزداد احتمالات حدوث ذلك في ظل امتناع الولايات المتحدة وغيرها من البلدان عن منح الصين صوت أكبر في مؤسستي بريتون وودز.

ولنا في فشل معاهدة فرساي تذكرة بضرورة قيام القوى المهيمنة بدور قيادي في تشكيل ودعم التحالفات والمؤسسات التي تسهم في تحقيق الاستقرار، وبالحاجة إلى دمج القوى الصاعدة على نحوٍ بنَّاء في هذه الترتيبات. ويبدو أن الولايات المتحدة قد نسيت هذه الدروس حاليا. ولكن السياسات الأمريكية شهدت تحولات انفصالية من قبل. والسؤال هنا هو ما إذا كان نسيان هذه الدروس أمرا مؤقتا أم دائما. FD

باري آيكنغرين أستاذ الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة كاليفورنيا في مدينة بيركلي. وآخر مؤلفاته كتاب بعنوان *The Populist Temptation: Economic Grievance and Politi-cal Reaction in the Modern Era*.